مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد الحادي عشر
مارس 2025 March

هيئات الرقابة في التأمين التكافلي مقارنة بمثيلاتها في المصرف الإسلامي

فاطمة علي المختار احفيظ
كلية القانون صرمان/ جامعة صبراتة
Fatimah.ahfeeth@sabu.edu.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله سبحانه وتعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ) صدق الله العظيم ... سورة البقرة :(188)

ملخص البحث:

يستعرض البحث دور هيئات الرقابة في قطاعي التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية من منظور قانوني، شرعي، وفني، ويبرز أهمية هيئات الرقابة الشرعية في ضمان التزام الأنشطة بأحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة الى الرقابة التنظيمية التي تتضمن الامتثال للقوانين الوطنية والدولية، والرقابة الفنية التي تعزز الكفاءة التشغيلية والاستدامة، كما يتناول البحث قرارات وزير الاقتصاد الليبي رقم 60 لسنة 2021 و201 لسنة 2012 التي تنظم عمل قطاع التأمين التكافلي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: (التأمين التكافلي – المصارف الإسلامية – هيئات الرقابة – الرقابة الشرعية – الرقابة التنظيمية – الرقابة الفنية).

Abstract:

The research reviews the role of regulatory bodies in the Takaful insurance and Islamic banking sectors from a legal, Sharia, and technical perspective, and highlights the importance of Sharia regulatory bodies in ensuring that activities comply with the provisions of Islamic Sharia, in addition to regulatory oversight that includes compliance with national and international laws, and technical oversight that enhances operational efficiency and sustainability. The research also addresses the decisions of the Libyan Minister of Economy No. 60 of 2021, and 201 of 2012 that regulate the work of the Takaful insurance sector in Libya.

Keywords (Takaful insurance - Islamic banks - regulatory bodies - Sharia oversight - regulatory oversight - technical oversight)

المقدمة

يُعد القطاع المالي الإسلامي من القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ أنه يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في تنظيم كافة الأنشطة المالية والاقتصادية، يختلف هذا القطاع عن القطاع المالي التقليدي من حيث الأسس التي تقوم عليها، حيث يحظر على الربا (الفائدة) ويشجع على المشاركة في المخاطر ويعتمد على مبدأ العدالة والتعاون في كافة المعاملات، ومن أبرز الأنشطة التي يشملها القطاع المالي الإسلامي التأمين التكافلي والمصارف الاسلامية ، اللذان يقدمان حلولاً تمويلية متوافقة مع الشريعة. وتستند إلى مبدأ التعاون والتضامن بين الأفراد والمؤسسات، مما يتيح لهم التحوط ضد المخاطر المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي دون الوقوع في محظورات الشريعة [1]

– التأمين التكافلي، على وجه الخصوص، هو نوع من التامين الذي يعتمد على مبدأ التعاون بين الأفراد الذين يساهمون في صندوق. تكافلي يهدف إلى تغطية المخاطر المحتملة التي قد تواجههم، لا يحتوي هدا النظام على أية أوجه من الربا أو الغرر، بل يسعى إلى تحقيق التوازن بين مصلحة المؤمن والمجتمع. أما المصارف الإسلامية فهي تمثل النظام المالي الذي يعتمد على آليات تمويلية لا تتعامل بالربا، وتستثمر الأموال في مشاريع مشروعة من حيث الشريعة الإسلامية، مع تحقيق العوائد من خلال المشاركة في الأرباح والخسائر [2]

إن هذه الأنشطة المالية، بما فيها التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية، تعتبر جزءًا من القانون الخاص، حيث تقوم على علاقات تعاقدية وتنظيمية بين الأفراد والشركات، وتخضع لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تُعتبر المصدر الرئيسي لهذه الأنشطة، ومن هنا تأتي أهمية هيئات الرقابة في ضمان التزام هذه الأنشطة بالمعايير الشرعية، وكذلك بالأنظمة والقوانين الوطنية والدولية التي تنظم عمل هذه المؤسسات.

– وفي هذا السياق، يظهر الدور الكبير الذي تلعبه هيئات الرقابة في التأكد من امتثال الانشطة المالية الإسلامية لمبادئ الشريعة، حيث تشمل الرقابة الشرعية التي تتعلق بمراجعة الأنشطة المالية لضمان عدم مخالفتها لأحكام الشريعة، إلى جانب الرقابة التنظيمية والفنية التي تهدف إلى ضمان أن هذه الأنشطة تلتزم بالقوانين الوطنية و المعايير الدولية[3]

إن هذه الرقابة تمثل حجر الزاوية في الحفاظ على نزاهة وكفاءة عمل التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية، لذا ، فإن تسليط الضوء على هيئات الرقابة في هذا البحث يأتي في إطار أهمية تعزيز الشفافية والعدالة في النظام المالي الإسلامي ، مع التطرق لتحدياتها وآليات تحسين أدائها في مواجهة التحديات المتزايدة التي قد تواجه هذه الهيئات في ضل البيئة القانونية والتشريعية الحالية، يشهد القطاع المالي الإسلامي تطورًا ملحوظًا نتيجة للمراجعات القانونية المستمرة والتعديلات التشريعية التي تواكب التغيرات الاقتصاد العالمية، في ليبيا على سبيل المثال، يعتبر قرار وزير الاقتصاد رقم 60 لسنة 2021 [4]، وقرار وزير الاقتصاد رقم 201 لسنة 2012[5] من القرارات المهمة التي كانت لها تأثيرات مباشرة على تنظيم أعمال التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية ، اذ جاء قرار رقم 201 لسنة 2012 ليضع ضوابط و قواعد مبدئية لممارسة التأمين التكافلي ، بينما جاء قرار 60 لسنه 2021 ليكمل تنظيم ذلك القطاع مع تعديلات أكثر دقة ترتبط بشروط مزاولة أنشطة التأمين التكافلي وفقاً للمعايير الشرعية والتنظيمية الحديثة.

- **أهمية البحث:** تكمن أهمية هذا البحث في مجموعة من النقاط يمكن عرضها فيما يلي:

1. تعزيز الامتثال للأحكام الشرعية.
2. التفاعل بين الرقابة الشرعية والرقابة التنظيمية
3. تعزيز كفاءة القطاع المالي الإسلامي.
4. تطوير الفكر الأكاديمي والتشريعي
5. توفير رؤى للممارسين في القطاع المالي.
6. حماية مصالح الأطراف.

- **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسهم في تحليل وتوضيح دور هيئات الرقابة في التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية ، في إطار البيئة القانونية الحالية، على النحو التالي:

1- تحليل دور الهيئات الرقابية الشرعية والتنظيمية والفنية في تنظيم ومراقبة أعمال التأمين التكافلي والمصارف الاسلامية.

2- تحديد التحديات التي تواجه هيئات الرقابة في التامين التكافلي و المصارف الإسلامية.

3- مقارنة بين هيئات الرقابة في التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية

- **أسباب اختيار الموضوع:**

1- الحاجة لتعزيز فهم التنظيم القانوني

2- المساهمة في سد فجوة البحث العلمي

3- دعم تطوير التشريعات الوطنية والدولية.

4- أهمية الموضوع وحيويته.

- **مشكلة البحث:**

- تتمحور مشكلة البحث في الاجابة عن التساؤلات التالية:
- ما مدى كفاءة هيئات الرقابة في التأمين التكافلي مقارنة بمثيلاتها في المصارف الإسلامية؟ و كيف يمكن تحسين دورها في ضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في ظل التحريات المعاصرة ؟

- **منهج البحث:**

تمثلت منهجية البحث في مزيج من المناهج: المنهج الوصفي، التحليلي، المقارن، الفقهي، مما سمح للباحثة بمعالجة جميع جوانب الموضوع من مختلف الزوايا الأكاديمية والشرعية.

- **خطة البحث:**

المطلب الأول: هيئات الرقابة في التأمين التكافلي

الفرع الأول: هيئات الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي.

الفرع الثاني: هيئات الرقابة التنظيمية في التأمين التكافلي.

الفرع الثالث: هيئات الرقابة الفنية في التأمين التكافلي.

المطلب الثاني: هيئات الرقابة في المصارف الإسلامية:

الفرع الأول: هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية .

الفرع الثاني: هيئات الرقابة التنظيمية في المصارف الإسلامية.

الفرع الثالث : هيئات الرقابة الفنية في المصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: مقارنه بين هيئات الرقابة في التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية

الفرع الأول: أوجه التشابه بين هيئات الرقابة في القطاعين.

الفرغ الثاني: أوجه الاختلاف بين هيئات الرقابة في القطاعين.

الفرع الثالث : التحديات المشتركة في هيئات الرقابة.

المطلب الأول

هيئات الرقابة في التامين التكافلي

يعد التأمين التكافلي نظاماً مالياً يعكس روح التعاون والتضامن بين الأفراد، حيث يتم فيه تجميع الأموال من المشاركين في صندوق تكافلي يتم من خلاله توزيع المخاطر، وهو يختلف عن التأمين التقليدي، حيث يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية التي ترفض الربا والغرر، ولضمان التطبيق السليم لمبادئ الشريعة، وكذلك التأكد من نزاهة وشفافية العمليات، تتعدد هيئات الرقابة في قطاع التامين التكافلي، تشمل هذه الهيئات الرقابية الشرعية و التنظيمية، والفنية .[6]

في هذا المطلب، سيتم التطرق إلى هيئات الرقابة الشرعية الفرع الأول، بينما يتم استعراض هيئات الرقابة التنظيمية في الفرع الثاني، وفي الفرع الثالث سيتم هيئات التطرق إلى هيئات الرقابة الفنية.

الفرع الأول: هيئات الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي:

تعد الرقابة الشرعية من الأسس التي تضمن الامتثال الكامل لمبادئ الشريعة الإسلامية في قطاع التأمين التكافلي، حيث تهدف إلى ضمان أن جميع العمليات المالية التي تقوم بها الشركات تتماشى مع المعايير الشرعية، من خلال هذه الرقابة، يتم التأكد من أن جميع المعاملات المالية سواء كانت عقود تأمين، استثمارات، أو اليات توزيع الأرباح والخسائر، تتم وفقاً للأحكام الشرعية، وتخلو من أي عناصر محرمه. [7]

تُعدُ هيئات الرقابة الشرعية من أهم الهيئات التي تشرف على تطبيق مبادئ الشريعة في شركات التأمين التكافلي، وتتكون هذه الهيئات عادة من مجموعة من العلماء المختصين في الفقه المالي الذين يمتلكون الخبرة في تحليل المعاملات المالية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وتُقيم الهيئات الشرعية جميع الأنشطة المالية التي تقوم بها الشركات لتحديد مدى توافقها مع الشريعة الإسلامية، وتؤدي هذه الهيئات دوراً فاعلاً في الحفاظ على نزاهة العمل التكافلي في إطار الضوابط الشرعية [8] تلعب الهيئات الشرعية دورًا رئيسيا في بناء الثقة بين المشاركين في التأمين التكافلي، حيث إنها تضمن أن كافة العمليات المالية لا تتضمن أي جوانب شرعية فعالة، يتم خلق بيئة من الشفافية والعدالة التي تعزز من مصداقية شركات التامين التكافلي في السوق، مما يزيد من إقبال الافراد على المشاركة في هذا النظام باعتباره بديلاً أمناً وشرعياً عن التأمين التقليدي.

فيتمثل دور هيئات الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي في عدة محاور رئيسية كما يلي: [9]

أولا: مراجعة وتدقيق المنتجات التأمينية.

ثانياً: مراجعة آلية توزيع الأرباح والخسائر.

ثالثاً: الإشراف على استثمارات الشركة.

رابعاً : الإشراف على عقد إعادة التأمين.

خامساً : اصدار الفتاوى الشرعية.

سادساً: إعداد التقارير الشرعية الدورية.

سابعاً : التوجيه والإرشاد للمشاركين

الفرع الثاني: هيئات الرقابة التنظيمية في تأمين التكافلي

تمثل هيئات الرقابة التنظيمية إحدى الركائز الأساسية لضمان استدامة التأمين التكافلي وفعالية أدائه في الاسواق المالية ، فهي المعنية بتنظيم وضبط عمل شركات التكافل بما يضمن تحقيق أهدافها في إطار الامتثال للقوانين الوطنية والمعايير الدولية ، ويتطلب التأمين التكافلي بنية رقابية متطورة تراعي خصوصياته الفريدة المستمدة من الشريعة الإسلامية والممارسات الاقتصادية الحديثة ، الهيئات التنظيمية ليست فقط أدوات رقابة على الأداء بل شريك إستراتيجي يساهم في استقرار الاسواق المالية وحماية حقوق الأطراف المعنية، سواء كانوا مشتركين مستفيدين أو مستثمرين. (10)

تضطلع الهيئات التنظيمية بدور مزدوج ضمان الامتثال القانوني من جهة، وضبط التوازن بين مصالح الأطراف المعنية من جهة أخرى، يتمثل هذا الدور في توفير البيئة التنظيمية تضمن الالتزام بالإجراءات القانونية، وتحافظ على استدامه السوق من خلال تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة شركات التكافل، تشرف هذه الهيئات على إصدار الترخيص اللازم لتأسيس شركات التكافل، و ترقب أدائها المالي، وتحدد الأطر العامة للعمليات الإدارية والمالية (11).

علاوة على ذلك، تسعى الهيئات التنظيمية إلى ضمان امتثال الشركات للقوانين المالية والمحاسبية ذات الصلة، وتطبيق السياسات الاقتصادية التي تضعها الدولة لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي (12)

في السياق الليبي: تلعب وزارة الاقتصاد دوراً محورياً كهيئة رقابية وتنظيمية على شركات التأمين التكافلي، استنادا إلى القرارات الوزارية ذات الصلة مثل القرار رقم (60) لسنة 2022 والقرار رقم (201) لسنة (2012)، تشمل هذه القرارات مجموعة من الاحكام التي تنظم تأسيس شركات التكافل وإدارتها وآليات الرقابة عليها.

وتعمل الهيئات التنظيمية على وضع حدود تنظيمية وسياسات تهدف إلى حماية المشتركين وحملة الوثائق من أي ممارسات غير عادلة قد تضر بمصالحهم، ومن بين أهم هذه السياسات فرض متطلبات واضحة لحوكمة الشركات، حيث تلزم شركات التأمين التكافلي بإنشاء لجان متخصصة لمراقبة العمليات الداخلية وضمان سلامة اتخاذ القرارات، كما تتطلب اللوائح التنظيمية تطبيق نظم إدارة المخاطر لتحديد التهديدات المحتملة ومعالجتها بشكل استباقي، مما يساهم في استقرار الشركات ومن ثم استقرار السوق. [13] .

وعلى المستوى الدولي: تتعاون الهيئات التنظيمية في الدول المختلفة مع منظمات عالمية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)لتوحيد المعايير التنظيمية وتحسين ممارسات الرقابة، تهدف هذه المجهود إلى تحقيق التناغم بين الأسواق [14].

مما يتيح للشركات التكافل الليبية، على سبيل المثال، الاستفادة من التجارب الناجحة في دول مثل ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي، يُعتبر توحيد المعايير أحد العوامل الأساسية لتعزيز استدامة قطاع التكافل، حيث يوفر اطارا متماسكاً لإدارة العمليات وتنظيمها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

الفرع الثالث: هيئات الرقابة الفنية في التأمين التكاملي

تُعد هيئات الرقابة الفنية في التأمين التكافلي من أهم الجهات التي تساهم في ضمان سير العمليات داخل الشركات التكافلية الفنية والمالية داخل الشركات التكافلية وفقا للضوابط الشرعية والقانونية، وتكمن أهمية هذه الهيئات في دورها المحوري في مراجعة وتدقيق كافة العمليات المالية والإدارية لضمان تحقيق مبدأ الشفافية وتعزيز الثقة بين المشتركين والشركة [15]

وتقوم المراجعة المالية والتدقيق بوظائف رئيسية تهدف إلى التحقق من دقة السجلات المالية وسلامة العمليات المحاسبية ومدى التزام الشركة بتوزيع الفوائض والخسائر بشكل عادل، فضلاً عن متابعة استخدام الموارد المالية بما يحقق الكفاءة والفعالية، كما تعمل المراجعة المالية على تعزيز الامتثال للقوانين المحلية والمعايير الشرعية، لاسيما في ضوء الطبيعة الخاصة للتامين التكافلي الذي يتطلب وجود فصل واضح بين حسابات المشتركين وصندوق المشغل [16]

وفي إطار دورها الرقابي، تسعى المراجعة المالية إلى تقسيم أداء الصناديق الاستثمارية الخاصة بالتأمين التكافلي للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع التدقيق على إدارة المطالبات وآلية صرف التعويضات بما يحقق العدالة لجميع الأطراف، ويؤدي التدقيق الشرعي والمالي إلى تعزيز استدامة شركات التأمين التكافلي من خلال الكشف عن الأخطاء والاختلالات بشكل مبكر والعمل على معالجتها لضمان استمرار الشركة في تحقيق أهدافها [17].

المطلب الثاني
هيئات الرقابة في المصارف الإسلامية

تُعد المصارف الإسلامية من أبرز المؤسسات المالية التي تتميز بنظام فريد يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يجعل الرقابة على أعمالها ضرورة ملحة لضمان توافقها مع أحكام الفقه الإسلامي ومعايير الجودة المالية والتنظيمية، تعمل هذه الرقابة على تحقيق التوازن بين الالتزام بالشريعة الإسلامية ومتطلبات الكفاءة الاقتصادية في البيئة المالية المعاصرة [18]

تتعدد أنواع الرقابة التي تمارس على المصارف الإسلامية لتشمل ثلاثة جوانب رئيسية وهي: الرقابة الشرعية، الرقابة التنظيمية، الرقابة الفنية، إن هذه الأنواع من الرقابة تشكل منظومة تكاملية تعكس الأهمية التي تُوليها المصارف الإسلامية لتحقيق التوافق بين الجانب الشرعي من جهة، والجوانب القانونية والاقتصادية والفنية من جهة أخرى. ويستم في هذا المطلب تفصيل كل نوع من هذه الهيئات الرقابية، وأهميتها في تعزيز فعالية المصارف الإسلامية.

الفرع الأول: هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية

تعتبر هيئات الرقابة الشرعية من أهم العناصر الأساسية في هيكلية المصارف الإسلامية، حيث تمثل الجهة المختصة بضمان توافق أعمال المصرف ومنتجاته مع أحكام الشريعة الإسلامية ويعكس وجود هذه الهيئات خصوصية المصارف الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية حيث تتطلب بيئة المصارف الإسلامية مستوى عال من الالتزام بالشريعة الإسلامية، ليس فقط على مستوى العقود، بل أيضاً في إدارة العمليات المالية ككل [19].

إن هيئات الرقابة الشرعية: هي لجان أو مجالس متخصصة تشكل داخل المصارف الإسلامية أو ترتبط بها، وتتكون عادة من علماء وفقهاء متخصصين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد

الإسلامي، تناط بهذه الهيئات مهمة مراجعة جميع أنشطة المصرف، سواء كانت عقود التحويل أو الاستثمار، أو حتى إدارة الودائع، للتأكد من أنها متوافقة مع المبادئ الشرعية [20].

يختلف تشكيل هيئات الرقابة الشرعية باختلاف التشريعات المنظمة في كل دولة، ففي بعض الدول يتم إنشاء هنية مركزية للإشراف الشرعي تكون مرجعاً الجميع المصارف، كما هو الحال في (السودان ، ماليزيا) ، بينما تكتفي دول أخرى بإلزام المصارف بتشكيل هيئات داخلية مستقلة كما هو الحال في غالبية الدول العربية ، وتتكون عادة من عدد من الأعضاء يتراوح بين ثلاثة إلى سبعة علماء، يتم اختيارهم وفق معايير علمية صارمة [21].

وتشمل والصلاحيات المكونة لهذه الهيئات الاتي:

- المراجعة الشرعية للمنتجات والخدمات .
- إصدار الفتاوى والقرارات.
- المتابعة والرقابة الدورية .
- الإبلاغ عن المخالفات.
- إعداد التقارير السنوية.

وتتمثل أهمية هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في عدة جوانب: [22]

1- تحقيق الشرعية.
2- حماية المصرف من المخاطر الشرعية.
3-تعزيز الابتكار في المنتجات المالية.
4- تعزيز الحوكمة الشرعية .

الفرع الثاني: هيئات الرقابة التنظيمية في المصارف الإسلامية

تعتبر هيئات الرقابة التنظيمية في المصارف الإسلامية جزءاً أساسياً من المنظومة الرقابية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والشفافية في العمليات المصرفية، وتتمثل أهميتها في ضمان امتثال المصارف الإسلامية للتشريعات والقوانين التي تحكم القطاع المصرفي، مع مراعاة خصوصية هذه المصارف تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في أنشطتها [23] وتتميز الرقابة التنظيمية بطابعها الشامل الذي يغطي جميع الجوانب التشغيلية والإدارية والمالية، مما يضمن تحقيق التوازن بين الالتزام الشرعي والكفاءة الاقتصادية.

وتعمل هذه الهيئات ضمن إطار قانوني وتنظيمي يضعه البنك المركزي أو الجهة الرقابية المختصة في الدولة، ومن خلال هذا الإطار، تُفرض قواعد و إجراءات تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، مثل تطبيق الحوكمة الرشيدة و إدارة المخاطر، وتكمن أهمية هذه الرقابة في حماية أحوال المودعين، وضمان استمرارية عمل المصارف، وتجنب الأزمات المالية التي تنشأ عن سوء الإدارة أو المخاطر غير المحسوبة [24]

وفي المصارف الإسلامية، يتسم عمل هيئات الرقابة التنظيمية بخصوصية إضافية تتمثل في مراعاة الطابع الشرعي للمنتجات والخدمات، وبالتالي تتعامل هذه الهيئات مع هيئات الرقابة الشرعية لضمان عدم تعارض الالتزام القانوني مع المبادئ الإسلامية، وتقوم الهيئات الهيئات التنظيمية بمراجعة الأنظمة والسياسات الداخلية للمصرف، والتأكد من توافقها مع المعايير الدولية [25]

الفرع الثالث: هيئات الرقابة الفنية في المصارف الإسلامية

تُمثل هيئات الرقابة الفنية في المصارف الإسلامية حجر الزاوية في ضمان كفاءة الأداء التشغيلي والإداري لتلك المصارف ، حيث تُعنى هذه الهيئات بالجوانب التقنية والتشغيلية التي تضمن جودة العمليات واستدامة تقديم الخدمات المالية وفق أعلى المعايير، وتنبع أهمية الرقابة الفنية من الدور الذي تؤديه في متابعة الأنظمة الإدارية والمالية ، وتحليل الأداء وضمان توافق العمليات اليومية مع السياسات الداخلية والإطار القانوني والتنظيمي المعمول به ، كما أنها تسهم في تعزيز الفاعلية المؤسسية وتحقيق أهداف المصارف الإسلامية من خلال تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل المخاطر المرتبطة بالأداء[26]

تتولى هيئات الرقابة الفنية مسؤوليات متعددة تشمل تقسيم العمليات الداخلية والإشراف على الأنظمة التقنية المستخدمة في إدارة الحسابات، العمليات المصرفية، والاستثمارات، كما تعمل على مراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات للتأكد من التزام الإدارات المختلفة بمعايير الجودة المحددة [27]

وتصبح هذه المهام أكثر تعقيدا في المصارف الاسلامية، فيجب ان تتوافق العمليات التقنية مع الخصائص الشرعية للمنتجات والخدمات المصرفية، مثل عقود المرابحة والمشاركة والإجارة، وبالتالي تلعب الرقابة الفنية دوراً مزدوجاً يتمثل في تعزيز الكفاءة التشغيلية من جهة، وضمان عدم وجود تعارض مع الأهداف الشرعية للمصرف من جهة أخري [28]

إن التطورات السريعة في التكنولوجيا المالية تُضيف تحديات وفرصاً جديدة لهيئات الرقابة الفنية في المصارف الإسلامية، فمن جهة تُمكن التقنيات الحديثة مثل (البلوك تشين) من تحسين العمليات وتقديم خدمات أكثر كفاءة للعملاء، لكن من جهة أخرى، تفرض هذه الابتكارات مسؤوليات إضافية على الرقابة الفنية لضمان أمان البيانات وحماية العملاء ومواكبة المتغيرات التقنية دون الإخلال بالضوابط الشرعية، إضافة إلى ذلك ، تُسهم الرقابة الفنية في تعزيز حوكمة المصارف من خلال تقاريرها التي تعرض على الإدارة العليا ، مما يتيح اتخاذ قرارات استراتيجية مبنية على أسس واضحة ومعلومات دقيقة. (29)

المطلب الثالث

مقارنة بين هيئات الرقابة في التامين التكافلي والمصارف الإسلامية

تعتبر هيئات الرقابة إحدى الركائز الأساسية في بناء الثقة وضمان الامتثال في الأنظمة المالية الإسلامية، سواء في التأمين التكافلي أو المصارف الإسلامية، وقد نشأت هذه الهيئات من الحاجة الملحة إلى تأكيد مطابقة المنتجات والخدمات المالية لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث تضمن الالتزام بالأطر الشرعية مع تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل أهمية هذه الهيئات في دورها الرقابي والتوجيهي في مواجهة التحديات التي قد تؤدي إلى انحراف المؤسسات عن مسارها الشرعي (30).

إن العمل في قطاعي التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية يتسم بتشابك كبير في مبادئ الأساسية ، حيث يعتمد كلاهما علي مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الرباء الغور والممارسات غير العادلة ، ومع ذلك ، تختلف طبيعة الأنشطة والعمليات المالية في كل منهما ، مما يؤدى إلى اختلافات في دور هيئات الرقابة وطبيعة اختصاصاتها ، وفي ضوء هذه التحديات ، أصبح من الضروري دراسة اوجه التشابه والاختلاف بين هيئات الرقابة في القطاعين ، مع تحديد التحريات المشتركة التي تواجه هذه الهيئات في تحقيق دورها بفعالية سيتم تقسيم هذا المطلب إلي ثلاثة فروع : الأول ، يتناول أوجه التشابه بين هيئات الرقابة في القطاعين، والثاني يوضح أوجه الاختلاف بينهما ، بينما يركز الثالث على التحديات المشتركة التي تواجهها هيئات الرقابة.

الفرع الأول: أوجه التشابه بين هيئات الرقابة في القطاعين

تُظهر هيئات الرقابة في التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية عدة نقاط تشابه جوهرية تنبع من الأساس المشترك الذي تعتمد عليه هذه الأنظمة، وهو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، التي تمثل الإطار المرجعي الأساسي في تنظيم هذه أنظمة، وتتمثل نقاط التشابه بين هذه الهيئات فيما يلي:

أولاً : الهدف الأساسي للرقابة الشرعية.

سواء في التأمين التكافلي أو المصارف الإسلامية، تُعد الرقابة الشرعية المحور الأهم العمل الهيئات الرقابية، حيث تهدف إلى ضمان التزام جميع العمليات، من منتجات وخدمات، بأحكام الشريعة الإسلامية، فكلا القطاعين يعتمد على فتاوى شرعية لإقرار الأنشطة والممارسات، مثل عقود المرابحة والمشاركة في المصارف الإسلامية، وعقود التأمين التكافلي التي تقوم على مبدأ التعاون والمشاركة في قطاع التأمين[31].

ثانياً: التكامل بين الرقابة الشرعية والتنظيمية.

تعمل هيئات الرقابة الشرعية جنباً إلى جنب مع الهيئات التنظيمية لضمان تحقيق الاستقرار والامتثال للمتطلبات القانونية، في كلا القطاعين، تسهم الرقابة التنظيمية في تحقيق الانضباط المالي والتشغيلي مع مراعاة الطبيعة الشرعية للمنتجات والخدمات، ما يؤدي إلى تعزيز الثقة لدى العملاء وضمان الشفافية [32]

ثالثاً: الإشراف على توزيع الارباح والخسائر.

تُشرف هيئات الرقابة الشرعية والتنظيمية على أليات توزيع الأرباح والخسائر بطريقة شرعية، وعادلة في كلا القطاعين، ففي المصارف الإسلامية، تنظم هذه الهيئات العلاقة بين المستثمرين والعملاء لضمان توزيع العوائد وفق عقود المضاربة أو المشاركة، وبالمثل، تقوم هيئات الرقابة في التأمين التكافلي بالإشراف على توزيع الفائض بين المشاركين، بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية [33]

رابعاً: الدور الرقابي في تعزيز الحوكمة :

تُسهم هيئات الرقابة في تعزيز مبادئ الحوكمة المؤسسية في كلا القطاعين، حيث يتم التركيز على الشفافية، النزاهة، والمساءلة، وتلتزم المصارف الإسلامية وشركات التامين التكافلي بإعداد تقارير دورية تُعرض على هيئات الرقابة لتقييم الأداء وضمان الالتزام بالمعايير الشرعية والتنظيمية.

خامساً: التوافق مع الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية.

تشترك الهيئات الرقابية في القطاعين في التزامها بالمبادئ الإسلامية التي تعزز العدالة الاجتماعية والاقتصادية، ففي كلا القطاعين، تهدف الرقابة إلى ضمان تقديم خدمات مالية تتجنب الربا والغرر والظلم، مع التركيز على التعاون والتكافل لتحقيق المنفعة المشركة للمجتمع [34]

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين هيئات الرقابة في القطاعين

على الرغم من أوجه التشابه المذكورة ، فإن هناك اختلافات جوهرية بين هيئات الرقابة في التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية، والتي تنبع من طبيعة الأنشطة والخدمات التي يقدمها كل قطاع تتمثل في الاتي:

أولاً: طبيعة النشاط المالي.

في المصارف الإسلامية، تتركز الرقابة الشرعية على العمليات التمويلية والاستثمارية، مثل عقود المرابحة، والمضاربة.

في التأمين التكافلي، تركز الرقابة على إدارة صندوق المشتركين، توزيع الفوائض، ومراجعة التزامات الشركة تجاه المشتركين.

ثانياً: الأدوات والمنتجات المالية.

تختلف المنتجات المالية بين القطاعين بشكل كبير يتطلب ذلك تطوير آليات رقابية متخصصة لكل قطاع، تتناسب مع طبيعة هذه المنتجات، على سبيل المثال، تركز المصارف الإسلامية على هيكلة الصكوك وتمويل المشروعات، بينما تُعنى شركات التأمين التكافلي بصياغة عقود التأمين ومراجعة التعويضات [35]

ثالثاً: دور الهيئة الرقابية.

في المصارف الإسلامية، تعمل الهيئة الرقابية كجزء من النظام المالي الشامل، حيث تخضع الرقابة البنك المركزي في كثير من الأحيان.

في التأمين التكافلي، تعتبر الهيئة الرقابية غالياً جهة استشارية تركز على حماية حقوق المشتركين.

رابعاً: طبيعة العلاقة مع العملاء.

في المصارف الإسلامية، تشمل العلاقة مع العملاء تقديم التمويل والاستثمار، أما في التأمين التكافلي، فيتمثل الدور في إدارة مخاطر العملاء وضمان تعويضهم عند وقوع الضرر. [36]

الفرع الثالث: التحديات المشتركة في هيئات الرقابة في القطاعين

تواجه هيئات الرقابة في التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية تحديات عديدة تعيق قدرتها على أداء دورها بفعالية، ويمكن تقسيم هذه التحديات إلى عدة محاور رئيسية يتم تناولها بالتفصيل كالتالي:

أولاً: التحديات الشرعي:.

1. تعدد الفتاوى واختلاف المذاهب الفقهية: يعتمد كل من قطاع التكافل والمصارف الإسلامية على المبادئ الشرعية المستمدة من المذاهب الفقهية المختلفة، ومع غياب مرجعية شرعية موحدة على المستوى الدولي، تظهر خلافات فقهية تؤدى إلى تضارب القرارات الرقابية، على سبيل المثال، قد تُعتبر بعض المنتجات أو الصيغ مقبولة في بلد ما بناء على مذهب معين عبين ما تُرفض في بلد آخر، هذا الاختلاف يربك الأسواق ويضعف الثقة. [37]
2. غياب معايير شرعية موحدة :تواجه الهيئات الرقابية صعوبة في توحيد المعايير الشرعية حيث يعتمد كل قطاع على معايير صادرة من جهات مختلفة، مما يؤدي إلى ازدواجية وتفاوت في التفسير.

ثانياً : التحديات التنظيمية والقانونية:

1- غياب الأطر القانونية الواضحة: تعاني العديد من الدول من نقص في التشريعات المتخصصة التي تنظم عمل هيئات الرقابة، مما يؤدي إلى فراغ قانوني يضعف استقلالية هذه الهيئات وقدرتها على فرض الرقابة بفعالية.

2- التحديات المتعلقة بالاستقلالية: في بعض الحالات، تكون هيئات الرقابة الشرعية تابعة بشكل مباشر للمؤسسات المالية نفسها، مما يضعف من استقلاليتها ويجعلها عرضه للتأثيرات الإدارية أو المالية [38]

3- ضعف التنسيق بين الجهات الرقابية: غالباً ما تعمل الهيئات الشرعية والتنظيمية بشكل منفصل، معا يؤدي إلى تضارب في القرارات أو غياب التكامل بينها، على سبيل المثال قد تصدر الهيئة الشرعية قراراً يتعارض مع القوانين التنظيمية التي تفرضها الجهات الرقابية الحكومية.

ثالثاً : التحديات الاقتصادية:

1. ارتفاع تكاليف الرقابة: تحتاج الرقابة الفعالة إلى استثمار كبير في الموارد البشرية والتكنولوجية، وهو ما قد يشكل عبئاً مالياً على المؤسسات الصغيرة أو الناشئة، في ظل تنافسية السوق، قد تتردد هذه المؤسسات في تخصيص ميزانيات كافية لتطوير الرقابة
2. ضغط السوق التقليدي :يتعرض القطاعان لضغط كبير من قبل المؤسسات المالية التقليدية، ما يجعلها تواجه صعوبات إضافية في تحقيق التوازن بين تحقيق الربح والالتزام بالرقابة الشرعية.

رابعاً : التحديات المتعلقة بالكفاءات البشرية:

1. نقص الخبراء المتخصصين: يتطلب العمل في هيئات الرقابة مزيجاً من المعرفة الشرعية والمالية ، وهو ما يعد تحدياً كبيراً نظراً لندرة الخبراء الذين يمتلكون هذه الخلفية المزدوجة [39].
2. ضعف برامج التدريب والتطوير: تفتقر العديد من المؤسسات إلى برامج تدريبية شاملة تهدف إلى تطوير مهارات الكوادر البشرية العاملة في الرقابة، مما يؤدي إلى ضعف الأداء الرقابي.

خامساً: التحديات المؤسسية:

1. تعدد المهام والمسؤوليات: غالباً ما تتولى هيئات الرقابة أدواراً متعددة تشمل التقسيم الشرعي، وضمان الامتثال القانوني، وتقديم الفتاوى، ما يؤدي إلى تشتت الجهود وضعف التركيز على الرقابة بحد ذاتها.
2. قلة التعاون الدولي: في ظل العولمة وزيادة الترابط بين الاسواق، يُعد التعاون الدولي بين هيئات الرقابة ضرورياً لضمان توحيد المعايير في القرارات، ومع ذلك، فإن هذا التعاون مازال محدوداً وغير كاف [40].

الخاتمة:

تُعتبر الرقابة على التأمين التكافلي ركيزة أساسية في تحقيق الانسجام بين مبادئ الشريعة الإسلامية والمتطلبات التنظيمية الحديثة، وذلك بالنظر إلى التشابه الكبير في أهدافها مع الرقابة على المصارف الإسلامية، وقد أظهرت الدراسة أهمية هذه الهيئات الرقابية في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة ومكافحة التجاوزات وضمات حقوق الأطراف كافة.

أولا : النتائج:

1- التكامل بين الرقابة الشرعية والتنظيمية: يتضح من خلال الدراسة أن الرقابة في التأمين التكافلي تهدف إلى خلق توازن بين الشريعة الإسلامية والنظم القانونية المنظمة، مما يسهم في مصداقية المؤسسات التكافلية لدى العملاء.

2- دور القرارات التنظيمية: إن القرارات الوزارية الليبية (مثل القرار رقم60، 201) تمثل إطاراً قانونياً قويا ولكنها تحتاج إلى مزيد من التفسير والتطبيق لضمان شمولية الرقابة.

3- التفاوت في أليات الرقابة: بالمقارنة مع المصارف الإسلامية، تتميز هيئات التأمين التكافلي بخصوصيات ترتبط بطبيعة النشاط التأميني، مما يستدعي تطوير أدوات رقابية متخصصة.

4- الرقابة الفنية: تبرز الدراسة الحاجة إلى تحسين الرقابة الفنية لضمان استدامة شركات التأمين التكافلي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة .

5- ضعف التنسيق الدولي: هناك تفاوت ملحوظ في المعايير الرقابية بين الدول، مما يحد من إمكانية تحقيق تعاون دولي فعال في مجال التأمين التكافلي.

ثانياً : التوصيات:

1- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي، العمل على تطوير التشريعات الليبية المتعلقة بالتأمين التكافلي لتصبح أكثر وضوحاً وشمولاً بها يتناسب مع المعايير الدولية.

2- توحيد المعايير الشرعية، ضرورة إيجاد هيئة دولية مركزية تعنى بتوجيه المعايير الشرعية في التأمين التكافلي، بما يشابه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية اسلامية.

3- التعاون بين الهيئات الرقابية، تشجيع التعاون بين الهيئات الرقابية على المستوى المحلي والإقليمي لتعزيز تبادل الخبرات وتقليل التفاوت في تطبيق المعايير.

4- التدريب والتأهيل، تطوير برامج تدريبية للمتخصصين في الرقابة الشرعية والفنية لتلبية احتياجات السوق وضمان كفاءة الرقابة.

5- تعزيز الشفافية والمساءلة، ضرورة وضع آليات لضمان الشفافية في أعمال شركات التأمين التكافلي، مما يعزز ثقة العملاء والمستثمرين.

6- تحسين الرقابة الفنية، الاستثمار في التكنولوجيا المالية لتعزيز قدرة الجهات الرقابية على متابعة العليمات التأمينية بدقة وكفاءة.

قائمة الهوامش:

1- د. عبد القادر مطاري ، صيغ التأمين التكافلي ومعوقاتها ، بحث منشور في مجلة المعيار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الشلف ، الجزائر، العدد(2) ، 2018 ، ص16

2- د. محمد عبدالله النجار ، الاقتصاد الإسلامي أصوله وفروعه" ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1996 ، ص 25

3- عبد الحليم عويس، التأمين التكافلي مفهومه وإطاره مكتب الرشيد ، الرياض ، 2009 ص 150

4- قرار رقم 60 سنة 2021 ، المتعلقة بتنظيم مزاولة أعمال التأمين التكافلي ، الصادرة من وزارة الاقتصاد ، بتاريخ 6 / 5 / 2021م

5- قرار رقم 201 لسنة 2012 بشأن ضوابط ممارسة اعمال التامين التكافلي ، الصادر من وزارة الاقتصاد، بتاريخ 2012/7/4م

6- أحمد عبد الله جابر، التأمين التكافلي " المبادي والأسس القانونية دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2019 ، ص 36

7- د. محمد علي أبو النصر ، التامين التكافلي في العالم الإسلامي ، ، دار النشر القانونية ، القاهرة ، 2018 ، ص 46.

8- د. عبد الله عبد الله عيسي، الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي بحث منشور في مجلة الحقوق الاقتصادية، جامعة القاهرة، العدد (45) ،السنة 2020، ص120

9- د. هشام الدسوقي ، التأمين التكافلي (المبادئ والقوانين) ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2012، ص 90.

10-د – محمد عبد الله الشريف، التأمين التكافلي التطورات القانونية في دار الكتاب العربي، القاهرة 2020 ص 120

11-د. أحمد السعدي ، دور الهيئات الرقابية في التأمين التكافلي ، رسالة دكتوراة ، جامعة القاهرة ، 2021 ، ص 195

12-د. أحمد السعدي ، دور الهيئات الرقابية في التأمين التكافلي المرجع السابق ، ص 196

13-د. عبد الحليم عويس ، التأمين التكافلي (مفهومه وإطاره القانوني) ،المرجع السابق ، ص 48

14-د. جمال عبد الرحمن ، الهيئات الرقابية علي التامين التكافلي في البحرين، رسالة دكتوراة ، جامعة البحرين ، 2022 ، ص 175

15-د. أحمد عبد الله جابر، التأمين التكافلي (المبادئ والأسس القانونية)، المرجع السابق، ص 146

16-د . فضيلة ابوليلة التعاقد في إطار نظام التأمين التكافلي بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية جامعة عمار ثليجي ، الجزائر، العدد (2) 2022، ص 681

17-د. أحمد السعدي ، دور الهيئات الرقابية في التأمين التكافلي المرجع السابق ، ص 198.

18-د. فاطمة محمد عبد الله ، الهيئات الرقابية في المصارف الإسلامية ، دار النشر الجامعية، القاهرة 2019 ، حس 123

19-د. حكيمة شرقة ، الرقابة على المصارف الإسلامية ، بحث منشور في المحلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية ، جامعة الجزائر العدد (2) ، 2020 ص 172

20-د. أحمد الفقهى ، الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ، دار النشر جامعة القاهرة 2018 ظن ص145

21-د. أحمد الفقهي ، الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، المرجع السابق، ص 149

22-د . حكيمة شرفة ، الرقابة على المصارف الإسلامية، المرجع السابق ، ص175

23- د. عبد الحليم عبد الفتاح ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، دار الفكر الجامعي – الاسكندرية ، 2010 ، ص 123

24-د. عبد الحليم عبد الفتاح ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المرجع السابق، ص 124

25-د. أحمد الفقهي ، الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ، المرجع السابق، حسن 152.

26-د. عبد الحليم عبد الفتاح ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية ، المرجع السابق، ص 127.

27-د. حسين علي صادق ، الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية ، دار الثقافة للنشر، السعودية ، 2018 ، ص 200.

28-د. حسين علي صادق ، الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية المرجع السابق ، ص 201

29-د. علي محمد سليمان ، الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، . 2014 ص76

30- د. علي محمد سليمان ، الهيئات الشرعية في المصارف الاسلامية ، المرجع السابق، ص 78

31-د. علي بن عبد العزيز دور الهيئات الشرعية في الرقابة اعلى البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 2017 ، ص130

32- د. على بن عبد العزيز ، دور الهيئات الشرعية في الرقابة على البنوك الإسلامية وشركات التأمين التكافلي ، المرجع السابق، ص131

33- محمود كامل على التنظيم الرقابي لشركات التأمين التكافلي ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ص180

34- د. محمود كامل علي ، التنظيم الرقابي لشركات التأمين التكافلي، المرجع السابق 181

35-د. أحمد بن يوسف الصادق، الرقابة الشرعية في التامين التكافلي والمصارف الإسلامية، دار الزهراء للنشر، الإمارات العربية 2016، ص210

36- د. أحمد بن يوسف الصادق ، الرقابة الفرعية في التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية ، المرجع السابق، ص 211

37- د – عبد الله محمد الظاهري ، الإشراف الفرعي على التأمين التكافلي و المصارف الإسلامية(التحديات والفرص) ،دار النهضة العربية ، لبنان ص190

38- د . عبد الله محمد الظاهري، الأشراف الشرعي علي التأمين التكافلي و المصارف الإسلامية (التحديات والفرص) ،المرجع السابق، ص 200

39- د. محمود حسين عبد الرحمن ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2016 ، ص 120

40- د. جمال عبد المجيد علي ، التنظيم الرقابي في المصارف الإسلامية و شركات التأمين التكافلي، دار الفكر العربي ، القاهرة ،2019، ص 21

قائمة المصادر والمراجع

1- أحمد السعدي، دور الهيئات الرقابية في التأمين التكافلي ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، 2021

2- أحمد الفقهي، الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، دار النشر الجامعية، القاهرة ، 2018.

3- أحمد بن يوسف الصادق، الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية، دار الزهراء للنشر، الإمارات العربية 2016

4- أحمد عبدالله جابر، التأمين التكافلي " المبادئ والأسس القانونية "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2019

5- جمال عبدالرحمن، الهيئات الرقابية على التأمين التكافلي في البحرين، رسالة دكتوراة، جامعة البحرين، 2022

6- جمال عبد المجيد علي، التنظيم الرقابي في المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2019.

7- حسين علي صادق، الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية، دار الثقافة للنشر، السعودية، 2018

8- حكيمة شرفة، الرقابة على المصارف الإسلامية، بحث منشور في المحلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، جامعة الجزائر، العدد (2) ،2020.

9- عبد الحليم عبد الفتاح، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010.

10- عبد الحليم عويس، التأمين التكافلي مفهومه وإطاره القانوني، مكتبة الرشيد، الرياض 2009.

11- عبد القادر مطاي، صيغ التأمين التكافلي ومعوقاتها، بحث منشور في مجلة المعيار، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد (2)، 2018.

12- عبد الله عيسي، الرقابة الشرعية في التأمين التكافلي، بحث منشور في مجلة الحقوق الاقتصادية، جامعة القاهرة، العدد (46)، لسنة 2020 .

13- عبد الله محمد الظاهري، الإشراف الشرعي على التأمين التكافلي والمصارف الإسلامية التحديات والفرص، دار النهضة العربية، لبنان، 2019

14- علي بن عبد العزيز دور الهيئات الشرعية الرقابية علي البنوك الإسلامية وشركات التامين التكافلي، رسالة دكتوراة جامعة القاهرة 2017.

15- علي محمد سليمان ، الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2014

16- فاطمة محمد عبد الله، الهيئات الرقابية في المصارف الإسلامية، دار النشر الجامعية، القاهرة، 2019.

17- فضيلة بوليلة ، التعاقد في إطار نظام التأمين التكافلي ، . بحث منشور في المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثليجي ، الجزائر، العدد (2) ، 2022.

18- قرار رقم 201 لسنة 2012 بشأن ضوابط ممارسة أعمال التأمين التكافلي الصادر من وزارة الاقتصاد، بتاريخ 4 / 7 / 2012

19- قرار رقم 60 لسنة 2021 ، المتعلق بتنظيم مزاولة أعمال التأمين التكافلي ، الصادر من وزارة الاقتصاد ،بتاريخ 2021/5/6

20- محمد عبد الله النجار، الاقتصاد الإسلامي أصوله وفروعه ، دار النهضة العربية، القاهرة ، 1996.

21- محمد عبدالله الشريف ، التأمين التكافلي التطورات القانونية ، دار الكتاب العربي القاهرة ، 2020.

22- محمد علي أبو النصر، التأمين التكافلي في العالم الإسلامي ، دار النشر القانونية القاهرة ، 2018

23- محمود حسين عبد الرحمن ، الرقابة الشرعية ، في المصارف الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2016.

24- محمود كامل على التنظيم الرقابي لشركات التامين التكافلي، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2016.

25- هشام الدسوقي ، التأمين التكافلي (المبادئ والقوانين)، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2019

26- وزارة الاقتصاد والتجارة الليبية، منح الخدمات الإلكترونية.
https://customs.gov.ly/legislation/moe-deetees/.